

عبدالكريم الكندري: ضرورة عدم الالتفاف على تنفيذ توصيات تقرير جهاز التدقيق الداخلي بخصوص ترقيات «كيبك»

من وضع ذلك موضع التنفيذ.

وجهه النائب د. عبد الكريم الكندري رسالة صريحة للرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية بضرورة الاضطلاع بكامل مسؤولياته لحفظ حقوق العاملين بالقطاع النفطي، خاصة فيما يحصل في كيبك من تجاوزات في ترقية الوظائف الإشرافية علاوة على تفشي شبهات تجاوزات استخدام محررات بنكية مزورة استقادت منها شركة مقاول يديرها شخص قد يشكل وجوده تعارض مصالح صريح لأحد القياديين المشرفين على العقد بموجب قواعد سلوك العمل، وتعمد إحالة أحد المبلغين للتحقيقات المتتالية للإضرار به بدلا من شحذ الهمم لاسترداد الأموال العامة التي دفعت دون وجه حق بناء على حوالات بنكية مزورة، وإي تهاون من قبل الرئيس التنفيذي في متابعة ملفات كيبك سيكون محل محاسبة.



عبدالكريم الكندري

التدقيق الداخلي بأنه بنى تقريره على افتراضات وفهم خاطئ للوائح المتتالية للإضرار به بدلا من شحذ الهمم لاسترداد الأموال العامة التي دفعت دون وجه حق بناء على حوالات بنكية مزورة، وإي تهاون من قبل الرئيس التنفيذي في متابعة ملفات كيبك سيكون محل محاسبة.

مهمة مراجعات الترقية بالشركة الى جهاز التدقيق الداخلي بدلا من لجنة التحقيق المشكلة من وزير النفط بحجة إسنادها إلى ذوي الخبرة والاختصاص ممن يتوافر فيهم الحياد والاستقلالية لما في تلك الملفات من جوانب فنية بالغة التعقيد وشديدة التخصص وتكليف التدقيق الداخلي

حذر النائب د.عبدالكريم الكندري من مغبة ترك الباب مفتوحا أمام بعض القيادات بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة للالتفاف والمراوغة في عدم تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير جهاز التدقيق الداخلي بشأن الترقية في الشركة والتي اعتمدها مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية كما هي وأرسلها للشركة للتنفيذ بحسب إعلان وزير النفط بنفسه. وأكد أن تنفيذ توصيات تقرير جهاز التدقيق الداخلي يجب أن يكون محل اهتمام لدى السلطة التنفيذية ممثلة بمؤسسة البترول الكويتية بما يتوافق مع ما ورد بالنطق السامي الذي أشار إلى «ما حصل من تعيينات ونقل في بعض الوظائف والمناصب لا تتفق مع أبسط معايير العدالة والإنصاف».

وأشار د.عبدالكريم الكندري إلى أنه بعد أن تم الإعلان عن إسناد

مكتب المجلس عقد اجتماعاً برئاسة السعدون يوجه الدعوة لعقد جلسة عادية الثلاثاء المقبل



السعدون مترئسا اجتماع مكتب المجلس

ومراقب المجلس الدكتور فلاح ضاحي الهاجري ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية شعيب شياح الموزيري ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مهند طلال السابر ورئيس لجنة الأولويات السابر فهاد العنزي والأمين العام لمجلس الأمة خالد سعد بوضليح ورئيسة قسم شئون مكتب المجلس الدكتورة حنان الدغيشم.

وجه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الدعوة إلى عقد جلسة عادية الثلاثاء المقبل الموافق 16 يناير 2024 للنظر في جدول الأعمال المتضمن 14 بنداً. من جهة أخرى عقد مكتب المجلس اجتماعاً أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون. وحضر الاجتماع نائب رئيس المجلس محمد براك المطير وأمين سر المجلس أسامة عيسى الشاهين

الحجرف لجارالله: على أي أساس حددت قيمة القسائم التي تباع للمواطنين في مدينة صباح الأحمد البحرية؟



مبارك الحجرف

عن المرحلة الثانية؟ 3 - هل ورد إلى وزارة المالية أي مراسلات من ديوان المحاسبة بشأن مدينة صباح الأحمد البحرية؟ هل كانت تلك المراسلات بشأن إلغاء موافقة الديوان على المرحلة الثانية من المشروع؟ يرجى تزويدي بجميع إفاذتي وتزويدي بالآتي:

لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1 - على أي أساس حددت قيمة القسائم التي تباع على المواطنين في مدينة صباح الأحمد البحرية؟ وهل للحكومة دور في تحديد هذا السعر؟ 2 - جميع التزامات الحكومة التعاقدية في مشروع تطوير مدينة صباح الأحمد البحرية، وهل تختلف المرحلة الأولى من المشروع

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً إلى وزير المالية، نص على مايلي: المحافظ على الأموال العامة تبني على أساس "المسؤولية الرقابية"، وأساس تحديد هذه الرقابة هو قوله تعالى: "وقل اعلموا فسيرى الله وعلمكم ورسله والمؤمنون" فالحفاظ على الأموال العامة منبعا للنفس والضمير بجانب الرقابة الشعبية،

التي على أساسها وضعت نسب الاختبار الوطني الموحد للتخصصات المختلفة مثل الطب والصيدلة والهندسة؟ ولماذا يوجد تمييز بين تلك التخصصات؟ وهل اعتمد نظام أكاديمي معين قبل تطبيق هذه النسب في الكويت؟ 2 - من هم الأشخاص الذين يشاركون في وضع الاختبار الوطني الموحد؟ وما الأسس والشروط والمعايير المطلوبة لاختبارهم؟ وهل صرفت أي مكافآت نظير وضع تلك الاختبارات؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بكشف مفصل عن ذلك.



ماجد المطيري

ترسية أي من مناقصات شركة نفط الكويت على ميزانيات تجاوزت القيمة التقديرية لها؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية يرجى تزويدي بصورة ضمنية من تجديد تلك العقود وطبيعة أعمالها، مع تزويدي بالموافقات التي تمت لإبرام تلك العقود بشكل تفصيلي، مع بيان المبررات الداعية إلى تجاوز الميزانية التقديرية، وتزويدي بصورة ضمنية من تلك العقود والمستندات المرفقة بها ونسبة التجاوز على الميزانية التقديرية. ووجه المطيري سؤالاً إلى وزير التعليم العالي جاء كما يلي:

الكويت؟ مع ذكر أسماء أعضاء اللجنة الحالية والسيرة الذاتية لكل منهم، مع تزويدي بصورة ضمنية من القرارات الصادرة من اللجنة سالفة الذكر في السنوات الـ 5 الماضية. 3- كم يبلغ عدد الدعاوى القضائية التي رفعت من أو ضد شركة نفط الكويت وحكم فيها ضد الشركة وذلك خلال السنوات الـ 5 الأخيرة؟ مع موافاتي بشكل تفصيلي عن موضوع تلك الدعوى، وذكر أسباب خسارة الشركة لبعض منها وفق ما صدر من أحكام المحاكم المختصة، وهل أجري تحقيق داخلي فيما سبق ذكره؟ 4 - وفقا للوائح شركة نفط الكويت يجب ترسية المناقصات بحسب قيمة الميزانية التقديرية التي طرحت فيها، فهل تتم

الثاني كما يلي: يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي: 1 - ما الشروط والقواعد التنظيمية لأعمال الأوامر التغييرية التي تتطلبها عقود شركة نفط الكويت؟ وهل أعلمت أوامر تغييرية تجاوزت لوائح الشركة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بقيمة التكلفة المالية التي خصصت لها، مع بيان اللجان الفنية التي وافقت عليها، مع ذكر أسماء أعضاء تلك اللجان والسيرة الذاتية لكل واحد منهم والتقارير الفنية التي رفعت من اللجان، موضحة فيها مبررات وأسباب طلب الأوامر التغييرية، مع بيان تفصيلي لطبيعة أعمال الأوامر التغييرية. 2 - ما شروط وضوابط تشكيل لجنة المناقصات الداخلية في شركة نفط

وجه النائب ماجد المطيري سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، جاء السؤال الأول منهما كما يلي: يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي:

1 - القرارات والتعاميم الصادرة بشأن لجان الاختيار للمديرين ورؤساء الإدارات والفرق والأقسام في مؤسسة البترول الوطنية والشركات التابعة لها والتي صدرت خلال الثلاثة أعوام الماضية متضمنا أسماء أعضاء اللجان ومناصبهم الوظيفية. 2 - القرارات والتوصيات الصادرة عن تلك اللجان المشكلة، مع بيان الجهة التي تتخذ القرار النهائي في القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه اللجان. 3 - هل أوقف عمل أي من تلك اللجان أو ألغى قبل اتخاذها أي قرار أو توصية؟ مع بيان الأسباب بشكل تفصيلي. 4 - هل أجري تدوير لبعض الموظفين وعينوا بمناصب شاغرة بدلا من الإعلان عن تسكين هذه المناصب سواء بالتعيين أو الترقية لها، بعد اتخاذ الإجراءات القانونية من خلال الإعلان عن المناصب شاغرة وإجراء المقابلات والاختيار من بين المتقدمين من قبل اللجنة المختصة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بأسماؤهم مع بيان أسباب هذا الإجراء. وجاء السؤال

استفسر عن عدد الصحف والخدمات الإلكترونية المرخصة والمسجلة لدى "الإعلام"

بن جامع لوزير الداخلية: ما دور المركز الوطني للأمن السيبراني في التصدي لهجمات القرصنة؟



فهد بن جامع

السيبراني في مجال اختصاصاته ومشاريعه مع شركات أو أفراد سواء كانت محلية أو خارجية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بصورة ضمنية من جميع العقود أو الاتفاقيات بجميع أشكالها المحلية والدولية التي تتعلق بالأمن السيبراني، وتزويدي بمدة كل عقد، وقيمتها وأسماء الشركات التي جرى التوقيع معها، والإجراءات المتبعة في هذا المركز منذ صدور مرسوم إنشاء المركز حتى تاريخ ورود هذا السؤال. 6 - هل يوجد للمركز هيكل تنظيمي معتمد؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فيرجى تزويدي بصورة ضمنية من الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ومعايير وشروط شغل الوظائف والسكن في كل منها.

2 - نصت المادة "3" من المرسوم رقم "37" لسنة 2022 بإنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني على أن: "يهدف المركز إلى تحقيق الأهداف المنبثقة من الاستراتيجية وأخصها "5 أهداف"، فما الخطوات التي اتخذها المركز لتحقيق هذه الأهداف؟ 3 - نصت المادة "4" من المرسوم المشار إليه على أن: "يكون للمركز في سبيل تحقيق أهدافه الاختصاصات وعددها "30" اختصاصا"، فما الإجراءات التي اتخذها المركز لتفعيل هذه الاختصاصات؟ 4 - ما دور المركز الوطني للأمن السيبراني في آخر حملة قرصنة حصلت لوزارة المالية في سبتمبر الماضي؟ 5 - هل توجد عقود أو اتفاقيات وقعها أو وافق عليها المركز الوطني للأمن

العامة عليه والتأكد من إمكانيةاتهم الفنية وخبراتهم في هذا المجال واستمرار تطويرهم فنيا وعمليا لضمان استمرار عمل الجهاز بكفاءة عالية، لذا يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي، على أن تزود الإجابة بالمستندات المؤيدة لها: 1- ما دور المركز الوطني للأمن السيبراني في التصدي للهجمات الإلكترونية والقرصنة وتأمين المواقع والأنظمة الإلكترونية الخاصة لجميع جهات الدولة والفحص ومعالجة أي ثغرات قد تمكن أي أطراف سواء من داخل الكويت أو خارجها من اختراق قواعد البيانات والأنظمة وإساءة استغلالها؟ وما الإجراءات والقرارات المتخذة لتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات والأنظمة من الاختراق؟

وجه النائب فهد فلاح بن جامع سؤالين إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، ووزير الإعلام ورئيس الأوقاف والشؤون الإسلامية، نصا على ما يلي: سؤال إلى وزير الداخلية في ظل التطور الرقمي العالمي وظهور أجيال جديدة من الإنترنت بشكل متسارع ومواكبة هذا التطور يحتاج إلى متابعة ودقة وسرعة في العمل الإلكتروني وتطوير المنظمات المحلية الإلكترونية والأجهزة، وأهمها جهاز المركز الوطني للأمن السيبراني وعمل هذا الجهاز بات أمرا مهما لمواجهة الهجمات الإلكترونية على أجهزة وأنظمة الدولة الأمنية والمالية والإدارية لحماية المعلومات والحفاظ على سريتها، وبما أن إنشاء هذا الجهاز مهم لابد من الحفاظ على حسن اختيار الكوادر